أزمة السويس وتطورات النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط

د. محمد السعيد إدريس

الإجابة عن سؤال: كيف أثرت حرب السويس لعام ١٩٥٦ على تفاعلات وتطورات النظام الإقليمى للشرق الأوسط تبدو معقدة لسببين رئيسيين: **أولهما**، خصوصية نشأة نظام الشرق الأوسط كنظام إقليمى، وتعقد هذه الخصوصية من ناحية القدر الافتعالى الكبير لهذه النشأة والدور المحورى للقوى الخارجية لفرضه على دول المنطقة لتحقيق أهداف ومصالح هذه القوى بغض النظر عن مصالح الدول الأعضاء الإقليم، وبغض النظر عن ما إذا كانت مجمل تفاعلاتها المشتركة تشكل نظاماً إقليمياً أم لا، كما هى الحال فى كل النظم الإقليمية الأخرى. **وثانيهما**، وجود علاقة مباشرة بين هذه التأثيرات والأسباب والأحداث التى دفعت مبكراً إلى حدوث هذه الحرب. ونستطيع أن نلمح مؤشرات صدام مبكر بين مشروعين وبالتحديد منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر: مشروع الهيمنة الاستعمارى وفى القلب منه "المشروع الصهيونى" الذى جسده قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، ومشروع التحرر والاستقلال الوطنى الذى تجسد فى الوطن العربى منذ تأسيس جامعة الدول العربية التى كانت طموحاً نحو الحرية والاستقلال الوطنى بقدر ما كانت طموحاً نحو الوحدة العربية باعتبار أن الحرية والاستقلال مقدمتان ضروريتان للشروع فى الوحدة. لكن هذا المشروع الأخير اكتسب معالمه الحقيقية بقيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر التى عجلت ممارساتها بحتمية الصدام العنيف مع المشروع الاستعمارى الصهيونى.

لقد ارتبطت الحرب التى حملت اسم "العدوان الثلاثى" بقرار الزعيم جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، لكن قرار التأميم لم يكن أكثر من ذريعة لتفجير الصدام المسلح والعنيف لفرض أمر واقع جديد يضع حداً للمشروع الثورى التحررى الذى قادته ثورة ٢٣ يوليو وامتد إلى مناطق واسعة خارج العالم العربى وبالتحديد ابتداءً من مؤتمر باندونج أبريل ١٩٥٥، ومن بعده مؤتمر بريونى ومجمل الأحداث المتشابكة التى استطاع جمال عبد الناصر أن ينسج خيوطها بمهارة لإحكام الحصار على المشروع الاستعمارى الصهيونى الذى كان قد حمل فى ذلك الوقت اسم "مشروع الأحلاف" وعلى الأخص مشروع "حلف بغداد" الذى كان يرمى إلى إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة بما يتلاءم مع أهداف الدول الاستعمارية ومع طموحات المشروع الصهيونى ضمن ما يسمى بـ "مشروع الشرق الأوسط"، على حساب النظام العربى الذى تجسد بقيام جامعة الدول العربية والذى كانت مصر تسعى إلى تثويره وتطويره ليكون قادراً على التصدى للمشروع الاستعمارى الصهيونى.

وهكذا نستطيع أن نقول أن المنطقة شهدت صداماً متصلاً بين مشروعين حاول كل منهما أن يعيد ترتيبها وفقاً لأهدافه ومصالحه، ومن ثم يصبح السؤال عن كيف أثرت حرب السويس فى النظام الإقليمى للشرق الأوسط سؤالاً عن الدور الذى قامت به أحداث هذه الحرب ونتائجها فى حسم الصراع بين المشروعين: المشروع الاستعمارى – الصهيونى الذى حمل مبكراً اسم مشروع الشرق الأوسط، والمشروع التحررى العربى.

ولكى نتعرف بدقة على هذا التأثير الذى أحدثته حرب السويس على النظام الإقليمى للشرق الأوسط وتفاعلاته من الضرورى أن نتعرف أولاً على خصائص النظام الإقليمى للشرق الأوسط وبالذات خصوصية النشأة التى تميزه عن غيره من النظم الإقليمية التى عرفها العالم، ومن ثم أسباب الصدام

بين هذا النظام والنظام الفرعى الآخر الذى حمل اسم النظام العربى، وهو الصدام الذى بدأ مبكراً منذ نشأة هذا النظام بتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، وبعدها يمكن ثانياً التعرف على ما أحدثته حرب السويس على النظام الإقليمى للشرق الأوسط وبالتحديد تطور مسيرة الصدام بينه وبين النظام العربى.

أولاً: خصوصية نشأة النظام الإقليمى للشرق الأوسط

التعرف على هذه الخصوصية يستلزم بداية تقديم معرفة سريعة بمفهوم النظام الإقليمى وخصائصه التى تميز نظام إقليمى عن نظام إقليمى آخر، والعوامل التى تؤثر على تفاعلات النظام الإقليمى وتميزها عن غيرها من تفاعلات نظم إقليمية أخرى، بعدها يمكن الحديث عن نظام الشرق الأوسط وخصوصية نشأته وبالذات دور القوى الأجنبية فى خلق هذا النظام.

١- التعريف بالنظام الإقليمى وخصائص ومحددات تفاعلاته

النظام الإقليمى، فى أبسط معانيه، هو نمط منتظم من التفاعلات، بين عدد من الوحدات السياسية داخل إقليم معين. ويعرف بأنه مستوى وسط بين تحليل النظام العالمى وتحليل السياسة الخارجية للدول. وهو بهذا المعنى أخذ يكتسب أهمية كبيرة كمنهاجية تحليلية نتيجة العديد من التطورات السياسية، إضافة إلى تطورات أخرى فى نظرية العلاقات الدولية وظهور مدارس فكرية لها رؤى واجتهادات نقدية لمقولات "مدرسة القوة" أو ما يعرف بـ "مدرسة النظام الدولى" التى ركزت على الدول، بوصفها وحدة التحليل الأساسية، وعلى القوة واستخداماتها فى العلاقات الدولية. فقد أشارت تلك المدارس الفكرية الجديدة إلى فواعل Actors أخرى فى النظام العالمى لا تقل أهمية عن "الدول القومية"، وإلى ظواهر أخرى أخذت تكتسب أهمية

كبيرة نتيجة استخدام القوة مثل الاعتماد الاقتصادى المتبادل والتكامل، ثم كان ظهور مدرسة الإقليمية فى أوائل الستينيات بمثابة التتويج لتلك الاجتهادات فى إبراز أهمية النظام الإقليمى كمنهاجية تحليلية للعلاقات الدولية.

ويمكن التعامل مع النظام الإقليمى من منظورين، بحكم وسطيته بين النظام الدولى من ناحية والدول القومية من ناحية أخرى. فهو وفقاً للمنظور الأول نظام فرعى أو تابع Sub-System للنظام الدولى، أى أنه يتفرع عن النظام الدولى. وهو وفقاً للمنظور الثانى نظام إقليمى Regional System ، على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمى لإقليم جغرافى معين بينها من الخصائص والتفاعلات ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، معنى ذلك أنه تفكيك للنظام الدولى من ناحية إلى عدة نظم فرعية، وهو من ناحية أخرى تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التى يجمع بينها إطار تفاعلى مميز.

والفرضية الأساسية لكون هذا المستوى التحليلى الوسط نظاماً فرعياً أو تابعاً للنظام الدولى، هى أن هناك أقاليم معينة تتميز بقدر واضح من الانقطاع Discontinuty أو التمايز عن النظام الدولى، فبعض الأقاليم، لها خصوصياتها الفريدة التى تميزها عن مناطق أخرى. ولئن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة فى المناطق أو الأقاليم كافة، إلا أن هناك أيضاً عوامل التأثير الخاصة فى كل إقليم، والتى تؤثر بدورها فى أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة فى الإقليم، والتى تميزها عن أنماط العلاقات والتفاعلات فى أقاليم أخرى على المستوى العالمى.

أساس هذا المنظور إذن هو تفكيك النظام الدولى إلى أقاليم وفقاً لما يتمتع به كل إقليم عن الآخر من خصائص وتمايزات وبالطبع فإنه وفقاً لتباين عناصر أو معايير Criteria التمييز بين باحث وآخر فإن عدد وحدود تلك الأقاليم سوف تختلف هى الأخرى. فإذا كان المنظور الأول يقوم على فكرة

تفكيك النظام الدولى إلى نظم فرعية فإن المنظور الثانى يقوم على فكرة تجميع الدول القومية فى نظم إقليمية مميزة كل منها عن الأخرى، وتشكل مرحلة وسط بين الدولة القومية والنظام الدولى من منطلق وجود قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التى تقع ضمن الإطار الجغرافى الواحد، وأنه مهما حاولت أى دولة من الدول المتقاربة جغرافياً التأكيد على استقلاليتها فإنها عادة ما تصطدم بالضوابط والقواعد الإقليمية الحاكمة المعلنة منها والمستترة، والتى تكون أقوى من كل محاولات التفرد والانفلات. هذا يعنى أن استقلالية كل دولة ضمن النظام الإقليمى هى دائماً استقلالية نسبية وليست استقلالية مطلقة.

ومن هنا كان تعدد مسميات هذا المستوى الوسط للتحليل بين ما يسمي بالنظام الفرعى أو التابع، وما يسمي بالنظام الإقليمى. وهناك أيضاً من يستخدم مصطلح النظام الفرعى الإقليمى مع اختلاف دلالته بين باحث وآخر، فهناك من يستخدمه من باب التأكيد للجمع بين الصفتين: صفة الفرعية عن النظام الدولى، وصفته الإقليمية على اعتبار أنه يضم مجموعة دول تنتمى إلى إقليم معين بينها من الخصائص والتفاعلات ما يميزها عن أى مجموعة إقليمية أخرى.

وتنشأ النظم الإقليمية إما لتوافر إطار من التفاعلات المشتركة بين وحدات النظام تتسم بدرجة من النمطية والكثافة بما يجعل التغير فى جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز، كما تنشأ أيضاً عن توجه قصدى أو إرادى من جانب مجموعة من الدول بهدف بناء روابط وثيقة فيما بينها، انطلاقاً من شعور مشترك بمهمة أو مسئولية متبادلة حيال إنجاز ما فى المجالات الأمنية أو الثقافية أو الاقتصادية أو بعضها أو كلها معاً. وهذا التوجه يضع تلك الدول

فى موقف خاص يبدأ من التخلى، ولو جزئياً، عن بعض سيادتها فى التصرف حيال بعضها بعضاً فى أمور معينة، وينتهى عندما تفقد هذه المجموعة استقلالها وسيادتها المنفردة لصالح سلطة واحدة وهوية جديدة جامعة، بما يعنى تكوينها معاً لدولة واحدة. وفيما بين هذين الموقفين المتطرفين: أى الاستقلال الكامل والاندماج السياسى هناك موقف له طيف واسع وإمكانيات ونطاق كبير للتدرج فى المسعى المشترك لأداء أشياء مشتركة دون فقدان صفات السيادة والاستقلال الذاتى حيال بعضها البعض فى مجالات أخرى. وهذا الموقف التكاملى هو الذى يعرف مجموعة معينة باعتبارها، نظاماً، أى أنها ليست مجموعاً حسابياً من الدول وليست دولة واحدة.

وتختلف النظم الإقليمية وتتمايز عن بعضها فى العديد من الصفات وهذا الاختلاف يؤثر بدرجة كبيرة فى تباين تفاعلاتها، وهذه الصفات تتعلق أساساً بمساعى الهيمنة التى يقوم بها المهيمن الإقليمى أو التى يسعى إليها المتطلع للهيمنة، وطبيعة مواقف وردود فعل النظام تجاه تلك المساعى، وهذه الصفات هى:

(١) مدى امتداد السيطرة التى يقوم بها المهيمن الإقليمى أو المتطلع إلى الهيمنة، هل هى سيطرة عالية أم متوسطة أم منخفضة، فالتفاعلات داخل نظام إقليمى خاضع لدرجة عالية من الهيمنة تختلف عنها فى نظام تنعدم فيه تلك الهيمنة أو تظهر بمعدلات منخفضة إما لضعف فى قدرات الساعى للهيمنة أو لخصائص فى النظام نفسه.

(٢) الاتجاه المعلن عنه داخل النظام تجاه مساعى الهيمنة، هل هو القبول أم الرفض وبأى درجة؟ .. فإذا كانت هناك دولة تسعى للهيمنة وتواجه هذه المساعى بالرفض المعلن والمطلق فإن ذلك سيخلق حتماً تفاعلات داخل النظام (تحالفات، استقطابات، علاقات مع أطراف خارجية،

صراعات) تختلف عنها فى حالة ما إذا كانت مساعى الهيمنة تلقى القبول والدعم.

(٣) احتمال وجود بديل لقيادة المهيمن، فى حالة وجود بديل فإن ردود فعل فواعل النظام على مساعى الهيمنة تختلف عنها فى حالة عدم وجود مثل هذا البديل.

(٤) وجود مساوم بارز، وهذه الصفة تتوافق مع الصفة السابقة، فالمساوم البارز والقوى يفرز تفاعلات داخل النظام تختلف عنها فى حالة غياب أو ضعف المساوم.

(٥) طبيعة منظمة النظام، هل هى منظمة سياسية أم عسكرية أم وظيفية؟، هل تستخدم الإكراه لفرض قراراتها وهل تملك تلك القدرة على توظيف الإكراه، وما هى أشكاله؟، هل يمكن أن يصل إلى مستوى استخدام الأداة العسكرية؟، وما هى درجة ولاء الأعضاء للمنظمة؟، وما هو تقييم المهيمن أو المتطلع للهيمنة لهذه المنظمة هل يستخدمها كواحدة من أدواته فى السيطرة أم يتجاهل دورها ويلجأ إلى أدواته الخاصة المباشرة؟

(٦) من الأطراف الخارجية التى تشكك فى شرعية المهيمن، ومن ثم تساعد من يقوم داخل النظام بدور التحدى للهيمنة؟، هل هذه الأطراف دول أم منظمات حكومية أم غير حكومية؟، ما هى درجة العداء للمهيمن الإقليمى أو للساعى للهيمنة؟، ما هى قدرات وأدوات تلك الأطراف الخارجية فى تحدى المهيمن الإقليمى؟

(٧) كثافة انغماس النظام فى تنافس القوى العظمى، فكلما زادت درجة الانغماس كلما كان النظام أكثر تلقياً للمساعدة والدعم من القوة العظمى أو الكبرى الأقرب إليه والأكثر عرضة للضغط والتحدى من القوة

الأخرى، وأى من الحالتين يفرز تفاعلات داخلية فى النظام تختلف عن الأخرى.

(٨) الدول الأجنبية الطامحة للإحلال محل المهيمن، والمقصود هنا الدول غير الأعضاء فى النظام، فوجود مثل هذه الدول يخلق كماً هائلاً من التفاعلات داخل النظام حيث تسعى تلك الدولة أو الدول إلى اختراق النظام من الداخل والسعى لخلق استقطابات وولاءات مؤيدة لدورها ومعادية للمهيمن، وقد تستخدم وسائل الإغراء والقهر حسب حالة الموقف ومدى استجابة الأطراف الداخلية وقدرة المهيمن على الصمود والردع.

(٩) درجة الارتباط بالمنظمة العالمية، وبالتالى مدى انفتاح أو انغلاق النظام، فانغلاق النظام يعنى انفراد المهيمن به وفرض سيطرته كما يريد، أما انفتاح النظام وتكثيف ارتباطاته مع المنظمة العالمية فيحد من فرص المهيمن فى فرض السيطرة المنفردة.

(١٠) مستوى التنمية الاقتصادية، أى مدى التقارب أو التفاوت فى درجة التقدم الاقتصادى، فأنماط التفاعل داخل النظام (تعاون – تنافس – صراع) تختلف فى حالة التقارب أو التكافؤ فى المستوى الاقتصادى عنها فى حالة تفاوت هذا المستوى بين أعضاء النظام.

وتتأثر تفاعلات النظام الإقليمى بطبيعة الاتصالات التى تحدث داخله، فكلما تميزت هذه الاتصالات بالسيولة والكثافة والتنوع زادت إمكانيات التفاهم والتعاون المشترك داخل النظام، وكانت هناك فرص أوسع لاستيعاب الخلافات قبل استفحالها، مع إمكانية حلها بالوسائل السلمية، لكن انقطاع أو جمود أو ضعف الاتصالات يزيد من حدة الخلافات، ويؤدى إلى تراجع الوسائل السلمية فى حل الأزمات عند نشوبها، كما يزيد من فرص الاختراق

الخارجي وما يترتب على هذا الاختراق من انعكاسات على التفاعلات داخل النظام.

كما تعتبر التهديدات التى تواجه النظم الإقليمية من العوامل الأساسية المؤثرة فى تفاعلاتها، وهذا يتوقف بالطبع على مصادر هذه التهديدات وأنواعها ودرجاتها، كما يتوقف فى الوقت نفسه على الخصائص الهيكلية للنظام وطبيعته.

فمصادر التهديدات يمكن أن تكون داخلية أو خارجية. والتهديدات الداخلية قد تكون من داخل إحدى دول النظام فى شكل مظاهر عدم الاستقرار السياسى بدرجة قد تؤثر على أمن واستقرار النظام كله إما بسبب ما تحدثه من تهديد لأمن أحد أعضاء النظام وإما للخوف من احتمال انتشار هذا الخطر إلى دول أخرى فى النظام، وقد يكون التهديد الداخلى مباشراً من دولة إلى دولة أو دول أخرى فى النظام. ويمكن أن تأخذ التهديدات الداخلية عدة أشكال، قد تكون سياسية ودعائية وقد تكون تجارية فى شكل قيود أو عوائق، وقد تأخذ شكل التخريب والتدمير باستغلال الأقليات العرقية أو الدينية، أو جماعات سياسية معارضة، وربما تصل إلى الحرب المسلحة.

وقد يكون مصدر التهديد خارجياً، من جانب إحدى القوى الخارجية، وربما يكون هذا التهديد موجهاً إلى واحدة أو أكثر من دول الإقليم وقد يكون التهديد للنظام كله عندما يصل الخطر إلى تهديد مصالح تهم كل دول النظام، والتهديد الخارجى أنواع أيضاً، فقد يكون مجرد حملة دعائية وقد يمتد إلى الحظر أو المقاطعة الاقتصادية، وقد يتطور إلى التخريب الداخلى أو استخدام القوة العسكرية.

ويؤثر هذا التعدد فى أنواع ومصادر التهديدات بدرجات مختلفة فى تفاعلات النظام الإقليمى، فقد تكون عاملاً مساعداً فى زيادة تفكك النظام،

خاصة إذا كانت مصادر التهديد داخلية وإذا كان النظام يفتقد إلى آلية جماعية لفض المنازعات سلمياً وإذا انقسم النظام حولها بين مؤيد ومعارض، وإذا كانت هذه التهديدات خارجية فقد تؤدى أيضاً إلى انقسام النظام وتهديد استقراره إذا لقيت من يساندها من داخل النظام، لكن يمكن أن يكون التهديد الخارجى حافزاً لخلق توجهات تكاملية خاصة إذا كان هناك شعور عام داخل النظام الإقليمى بأن هذا التهديد يستهدف النظام ككل، وإذا حدث توحد فى مواجهته، وتجربة التكامل الأمريكية والأوروبية والآسيوية مليئة بالدروس المفيدة حول كيفية توظيف التهديد الخارجى لصالح عملية التكامل الإقليمى.

كما تلعب القوى الخارجية دوراً فاعلاً ومؤثراً فى أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية من خلال المشاركة السياسية وغير السياسية المتكررة أو المتواصلة فى العلاقات الدولية الإقليمية، هذا يعنى أن شؤون النظم الإقليمية وتفاعلاتها ليست حكراً على الدول ذات العضوية المباشرة فيها، فهناك دول من خارج الإقليم لها نفوذ وتأثير قد يفوق نفوذ وتأثير أى دولة من أعضاء النظام، وربما يفوق نفوذ الدولة الإقليمية المهيمنة أو الساعية للهيمنة داخل الإقليم. وهناك ثلاثة مداخل أو مسالك لتدخل القوة الأجنبية فى شئون النظم الإقليمية هى:

أ – أن يكون للدولة أو القوة الأجنبية مصالح اقتصادية أو استراتيجية مباشرة فى الإقليم، أو تربطها علاقات خاصة مع أحد أعضائه.

ب – التنافس حول مناطق النفوذ، وهنا تكون الدولتان العظميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (السابق) هما المعنيتين بذلك خاصة فى سنوات الحرب الباردة، وحتى فى سنوات الانفراج.

ج – تلبية دعوة إحدى دول النظام الإقليمى بالتدخل لموازنة نفوذ وقوة دولة أخرى فى الإقليم تسعى لتوسيع سيطرتها على حساب مصالح تلك الدولة أو تريد التدخل فى شؤونها.

وتنتج هذه المسالك الثلاث تأثيرات وتفاعلات مختلفة داخل النظم الإقليمية، وتختلف من نظام إقليمى لآخر باختلاف خصائص وظروف كل منها. وأياً كانت المحصلة فهى فاعلة وجوهرية، إذ يصعب تصور وجود نظام إقليمى خالٍ من تأثير القوى الخارجية خاصة الدولتين العظميين وبالذات فى سنوات الحرب الباردة، لحرصهما على اختراق النظم الإقليمية وتوسيع مناطق نفوذهما فى أقاليم عديدة من العالم، وفى بعض الحالات لم يقتصر دور القوتين العظميين على مجرد التأثير فى شؤون بعض النظم الإقليمية، بل كان هذا الدور منشئاً لعدد من هذه النظم، على غرار الدور الأمريكى فى إنشاء تحالف الأطلسى، وفى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة التى استندت فى البداية إلى مشروع مارشال الأمريكى، وكذلك الدور الأمريكى فى إنشاء النظام الإقليمى لأمريكا الوسطى، وكذلك دور الاتحاد السوفيتى فى إنشاء حلف وارسو فى شرق أوروبا.

٢- الصدام بين نظام الشرق الأوسط والنظام العربى

تؤكد خصوصية نشأة النظام الإقليمى للشرق الأوسط حتمية صدامه مع النظام العربى، فالأول مفروض من الخارج وتتباين حدوده بتطور مصالح القوى الأجنبية التى دفعت بفرضه على دول المنطقة، والثانى شرعى يمثل مصالح الدول العربية المؤسسة لهذا النظام، ويتوافق بدرجة كبيرة مع المفهوم الذى تحدثنا عنه فى تعريف النظام الإقليمى. فعندما طرح مصطلح "الشرق الأدنى" فى منتصف القرن التاسع عشر (١٨٥٠) الذى سبق بروز مصطلح الشرق الأوسط لم يكن مجرد مصطلح سياسى أو جغرافى ولكنه كان يعكس مفاهيم محددة لمشروع استعمارى استهدف المناطق التى استوعبها وخاصة تركيا وقبرص وسوريا الكبرى ومصر ، وهى المناطق

التى كانت تشملها أغلب أجزاء الإمبراطورية العثمانية، وظهر هذا المصطلح ليعبر عن مشروع يستهدف الاستحواذ على هذه المناطق ضمن مخطط تفكيك الإمبراطورية العثمانية.

وعلى السياق نفسه تطور مفهوم الشرق الأوسط ليعبر عن مشروع استعمارى تزامن أو ترافق مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة، ويشمل منطقة تشكل امتداداً للشرقين الأدنى والأقصى وهى أغنى المناطق فى العالم بالنفط والمعادن وتتمتع بمركز استراتيجى هام بين القارات الثلاث: أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان إضافة إلى كل المشرق العربى ومصر، وهو بهذا المعنى أضاف دولاً إلى العالم العربى، واستبعد دولاً عربية، ولم يكن ذلك محض استبعاد أو ضم جغرافى ولكنه كان لصيقاً بـ "حرب الهويات" التى باتت تمثل عصب فكرة احتواء "المشروع العربى" وتفكيكه.

إن من يتابع مراحل التطور الحركي لمشروع الشرق الأوسط سيجد تطابقاً هائلاً بينها وبين تطور المشروع الصهيونى ابتداءً من ظهور فكرة إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين. فنظراً لأهمية فلسطين التاريخية والدينية وموقعها الاستراتيجى بين آسيا وأفريقيا، بين بلدان المشرق والمغرب العربى قرر الاستعمار البريطانى إقامة "إسرائيل" فى فلسطين، قلب الوطن العربى كنقطة ارتكاز وانطلاق للتحكم بالمنطقة العربية وثرواتها وإراداتها، ولتكون إسفين لفصل البلدان العربية الآسيوية عن البلدان الأفريقية، وكتب تيودور هرتسل، مؤسس الصهيونية (كحركة سياسية عالمية منظمة) عام ١٨٩٧ فى يومياته، يقول: "يجب قيام كومنولث شرق أوسطى، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادى فاعل، ودور اقتصادى قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمى والخبرة الفنية".

وفي عام ١٩٠٧ صدر فى لندن تقرير كامبل بنرمان وزير المستعمرات آنذاك، الذى قدمه فى مؤتمر عقدته مجموعة من علماء التاريخ والسياسة والاقتصاد، بمشاركة عدد من السياسيين الأوروبيين تناول الوضع فى المنطقة العربية، وجاء فيه:

"يكمن الخطر على الغرب فى البحر المتوسط، لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب. ويعيش فى شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافيا وكل مقوّمات التجمع والترابط، وذلك فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة".

ثم يتساءل التقرير عن مصير المنطقة، إذا انتشر فيها التعليم والثقافة، ويجيب بأنه إنا حدث ذلك، فسوف تحل الضربة القاضية بالإمبراطوريات القائمة. وقد وضع هذا المؤتمر الاستعمارى المخططات والوسائل الكفيلة لإضعاف الوطن العربى وتسهيل السيطرة عليه وعلى شطآنه واحتواء إرادته وطاقاته وثرواته ومنع تطوره وتقدمه ووحدته.، وحدد وسائل وأساليب تحقيق ذلك بما يلى:

أولاً: إقامة حاجز بشرى غريب وقوى مانع، يفصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربى، وإقامة قوة قريبة من قناة السويس، عدوة لشعوب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية.

ثانياً: العمل على تجزئة الوطن العربى إلى دول وكيانات متعددة.

ويبدو واضحا أن المؤتمر استهدف إقامة الكيان الصهيونى فى فلسطين، والسيطرة على الموقع الجيوستراتيجى الهام للوطن العربى وعلى قناة السويس، ونهب ثرواته الطبيعية والحيلولة دون تطوره ودون تحقيق وحدته.

وقد بدأت الصهيونية تعمم مصطلح الشرق الأوسط بدلاً من مصطلح الوطن الواحد والشعب الواحد والأمة الواحدة، نظراً لأنه ملتقى القارات

الثلاث ويشرف على أهم الممرات المائية كقناة السويس، ومضيق باب المندب، والخليج، وخليج العقبة ومضيق هرمز، ويختزن أكثر من ثلثى احتياطى النفط العالمى. وتخشى الصهيونية والاستعمار من إقامة دولة اتحادية عربية قوية وغنية ومسلحة بالثروة النفطية والعروبة والعقيدة الإسلامية.

لقد احتلت المنطقة مكانة هامة فى التنافس الاستعمارى بين دول أوروبا الاستعمارية وبالتحديد بين بريطانيا وفرنسا من أجل السيطرة على الهند (المسماة بذرة التاج البريطاني). وجاءت حملة بونابرت على الشرق فى هذا الاتجاه، ولكنه فشل أمام أسوار عكا فعاد إلى فرنسا، ثم ظهر فى لندن عام ١٩٠٩ كتاب بعنوان: مشاكل الشرق الأوسط لمؤلفه هاملتون وضّح فيه أهمية المنطقة لأوروبا والعالم، وطالب بضرورة السيطرة عليها. ولعل هذا يفسر قيام الحاكم البريطانى على الهند اللورد كيرزون بتكوين "إدارة خاصة للشرق الأوسط" في عام ١٩١١ كلّفها بالإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

وفي عام ١٩٢٢ اقترح الإرهابى فلاديمير جابوتنسكى عام مشروعاً لإقامة سوق شرق أوسطية. وحدّدت الحركة الصهيونية عام ١٩٤٢ أهدافها التوسعية وسيطرتها الاقتصادية على الوطن العربى فى مؤتمر "بلتيمور" الصهيونى، الذى يعتبر أهم مؤتمر صهيونى بعد المؤتمر التأسيسى فى "بازل" على الشكل التالى: (إقامة قيادة يهودية للشرق الأوسط بأكمله فى ميدانى التنمية والسيطرة الاقتصادية)، ووضع الصهاينة دراسات ومذكرات حول "الشرق الأوسط" فى عامى ١٩٤١ و١٩٤٢، وأنجزوا مشروعاً صهيونياً للشرق الأوسط لمواجهة الكتاب الأبيض لحكومة الانتداب البريطانى فى فلسطين ويتضمن المشروع العمل على قيام تعاون سياسى واقتصادى يمنع التصادم بين العرب واليهود، ويدمج فلسطين وبقية بلدان المشرق العربى.

وقد طُرحت فكرة التعاون الاقتصادى بين بلدان منطقة الشرق الأوسط لأول مرّة فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٣، وذلك فى اجتماع عُقد بين ممثلين عن وزارتى الخارجية الأمريكية والبريطانية فى لندن، بمقر وزارة الخارجية البريطانية للتباحث فى تسوية وضع الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لضمان مصالح البلدين فى المنطقة والهيمنة عليها. وأعد اليهودى-الأمريكى الدكتور ارنست بيرجمان "أحد تلامذة حاييم وايزمان، زعيم المنظمة الصهيونية العالمية"، مذكرة قدّمها للاجتماع، كان جوهرها العمل على "تهويد فلسطين" بهجرة اليهود إليها، وإقامة إسرائيل فيها، وتحويلها إلى قاعدة صناعية متطورة لتكون حجر الزاوية فى المشاريع والمخططات المستقبلية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط.

وهكذا نستطيع أن نقول أن قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ كان أولى خطوات النجاح الاستعمارية لفرض مشروع الشرق الأوسط كمشروع للهيمنة الغربية الاستعمارية، وبعد قيام إسرائيل توالت الخطط والأفكار والمقترحات من جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتفكيك المشروع العربى لصالح مشروع الشرق الأوسط وفى القلب منه المشروع الصهيونى.

لقد كان تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ خطوة فى الطريق المخالف لمسار تطور أحداث مشروع الشرق الأوسط، وهنا تطرح علامة استفهام كبيرة حول الدور البريطانى فى المشروعين: مشروع الشرق الأوسط والمشروع العربى، لكن طرح علامة الاستفهام هذه يكشف النقاب عن محورية الدور العربى فى تأسيس جامعة الدول العربية، أو على الأقل فى تحديد هوية وأهداف هذه الجامعة بما يتعارض مع المشروع الصهيونى-الاستعمارى للشرق الأوسط بدليل دخول جيوش عربية فى الحرب ضد الكيان الصهيونى عام ١٩٤٨، وبدليل التصدى العربى للمقترحات البريطانية

والأمريكية الجديدة لتطوير مشروع الشرق الأوسط على حساب المشروع العربى ابتداء من "مشروع ترومان" عام ١٩٤٩ الذى عرف فى العالم العربى باسم "مشروع النقطة الرابعة" نسبة إلى المادة الرابعة منه، وتضمن إمكانية تقديم مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية إلى دول منطقة "الشرق الأوسط" الواقعة تحت النفوذ الغربى، ثم مشروع "القيادة الرباعية للشرق الأوسط" فى عام ١٩٥١، لإقامة سلسلة من التحالفات السياسية والعسكرية مع دول المنطقة والتنسيق والتعاون بينها، ثم مشروع "قيادة الشرق الأوسط العسكرية" أو "الحزام الشمالى للمنطقة" التى تضم بعض الدول العربية وبعض دول الجوار فى آسيا، إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وتمخض عن ذلك ما عرف بـ "حلف بغداد".

لقد استطاع النظام العربى أن يصمد أمام كل هذه المشروعات لكن قيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر عام ١٩٥٢ حول الصمود إلى مواجهة وبالذات حول مشروع "قيادة الشرق الأوسط"، أو "سياسة الأحلاف الأمريكية"، وعلى الأخص منها "حلف بغداد".

بداية هذه المواجهة التى تحولت فيما بعد إلى صدام عسكرى أو عدوان ثلاثى بريطانى-فرنسى-إسرائيلى عام ١٩٥٦ ارتبطت برفض مصر الدخول فى الحلف الدفاعى الذى اقترحته بريطانيا.والذى يضم كلاً من بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان. فبعد أربعة أيام فقط من توقيع العراق وتركيا على المعاهدة الرسمية المسماة بـ "حلف بغداد" فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ والتى انضمت إليها بريطانيا وباكستان وإيران فى أبريل من العام نفسه، بدأت أزمة جديدة فى العلاقات بين مصر والغرب، أشعلها الهجوم الإسرائيلى على مواقع الجيش المصرى فى قطاع غزة.

فى تلك اللحظة بالتحديد، بدأت علاقة مصر بالغرب تأخذ منحى آخر، فقبل ذلك كان لدى مصر اعتبارات عدة تبرر الأمل فى إقامة علاقات ودية

مع الغرب، أهمها المرونة التى أبدتها إدارة الرئيس الأمريكى دوايت أيزنهاور إزاء قضية الصراع العربى-الإسرائيلى والعلاقات مع مصر، والتى توجت بتوقيع اتفاقية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٥٤ تقضى بتزويد مصر بمعونة اقتصادية قدرها ٤٠ مليون دولار.

لكن الهجوم الإسرائيلى على غزة، إلى جانب "حلف بغداد"، كان في نظر مصر جزء من مؤامرة إمبريالية يدبرها الغرب للقضاء على الثورة والسيطرة على الوطن العربى مرة أخرى، وتمثل ردها على ذلك فى قرارين: الأول، الاتجاه نحو شراء سلاح لردع إسرائيل عن شن أى هجمات جديدة. والثانى، تعزيز ترتيبات الأمن داخل الجامعة العربية من خلال إبرام سلسلة من المعاهدات الدفاعية مع الدول العربية الحليفة كسبيل لمواجهة حلف بغداد.

وفى البداية اتجهت مصر إلى الغرب لشراء السلاح، لكنها لم تجد قبولا من جانب بريطانيا أو الولايات المتحدة اللتين أصرتا على إلحاق مصر بترتيبات الأمن الغربية كشرط لإمدادها بالسلاح، فلم تجد بدا من الاتجاه إلى الكتلة الشرقية. وكان مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ فرصة لمصر لتعميق علاقاتها مع دول العالم الثالث الطامحة إلى الاستقلال عن الإمبريالية الغربية، وجس نبض هذه الدول فى مسألة إمداد مصر بالأسلحة. وقد تقدمت مصر، خلال المؤتمر، بطلب إلى الصين فى هذا الشأن، والتى حولته بدورها إلى الاتحاد السوفيتى المصدر الأساسى للأسلحة للصين فى ذلك الوقت. وكان طلب مصر للأسلحة بمثابة فرصة للاتحاد السوفيتى لتعميق علاقاته مع الدول العربية وضمان موطأ قدم فى المنطقة. وبالفعل أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٥٥ عن إبرام اتفاقية للحصول على الأسلحة من الكتلة الشيوعية مقابل القطن المصرى.

كان من الطبيعى أن تثير صفقة الأسلحة السوفيتية قلق الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل التى أعلن رئيس وزرائها بن جوريون أن الصفقة "أبرمت لسبب واحد هو تدمير إسرائيل". والمثير للانتباه فى هذا السياق أن اتجاه مصر لشراء أسلحة من الكتلة الشيوعية أفرز رد فعل عكسي من جانب الغرب على خلفية اقتناعه بأن هذه الصفقة ما هى إلا مقدمة لتثبيت أقدام الاتحاد السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط خصما من نفوذ الغرب فى المنطقة، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا فى تعديل مواقفهما من مصر وهو ما انعكس فى موافقتهما المبدئية على المساهمة مع البنك الدولى فى تمويل مشروع السد العالى. بيد أن هذه الخطوة سرعان ما بددها عدد من التطورات الإقليمية أهمها اتجاه الأردن، بدعم بريطانى، إلى الانضمام إلى حلف بغداد، وهو ما دفع الرئيس عبد الناصر، عبر إذاعة صوت العرب، إلى شن هجوم عنيف على عملاء بريطانيا فى الأردن، وانتهى الأمر بإبعاد الجنرال جلوب قائد الفيلق العربى من الأردن، وهو ما كان سببا رئيسيا فى تصعيد التوتر بين مصر وبريطانيا التى حملتها مسئولية إبعاد جلوب من الأردن.

وتوترت العلاقات بين الرئيس جمال عبد الناصر من ناحية، وكل من أنتونى إيدن رئيس الوزراء البريطانى، وجون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى ووصلت إلى طريق مسدود، حيث اعتبراه تهديدا حقيقيا للمخططات الغربية فى المنطقة، وانضم إليهما جى موليه رئيس وزراء فرنسا الذى اتهم الرئيس عبد الناصر بأنه السبب الرئيسى فى دعم الثورة الوطنية فى الجزائر التى بدأت فى نوفمبر ١٩٥٤. ولم تكن إسرائيل فى حاجة لمبررات جديدة لاستعداء عبد الناصر. وإزاء اعتراف مصر بالصين الشعبية وتبادل السفراء مع بكين فى ١٦ مايو ١٩٥٦، ازدادت الأمور اشتعالا بين مصر والغرب

وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية التى اعتبرت أن هذه الخطوة موجهة إليها فى الأساس.

وقد اعتبر الغرب أن عدم مساعدة مصر فى تمويل مشروع السد العالى يمكن أن يمثل ردا مناسبا على سياسة الرئيس عبد الناصر، ومن ثم أعلن وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس فى يونيو ١٩٥٦ أن حكومة الولايات المتحدة قد توصلت إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد المصرى لا يستطيع تحمل عبء بناء السد العالى وأنها لهذا السبب قررت سحب عرضها بتمويل المشروع، وبعد يوم واحد فقط تبنت بريطانيا الموقف نفسه. ولما كان قرض البنك الدولى الذى يبلغ ٢٠٠ مليون دولار متوقفا على المساعدات الأمريكية والبريطانية، فقد ألغى هذا المصدر بسحب الدولتين عرضيهما.

فى تلك اللحظة بدأت فكرة تأميم قناة السويس تراود الرئيس عبد الناصر باعتبارها أحد المصادر التى يمكن أن تمول مشروع السد العالى. وفي هذا الخصوص نلاحظ أن البعض حاول أن يصور قرار التأميم على أنه قرارا انفعاليا جاء ردا على رفض تمويل مشروع السد العالى، لكن الواقع غير ذلك تماما. فقد انشغل عبد الناصر بهذا القرار مبكرا وبالذات منذ رفضه للتسوية المؤقتة التى تم الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس فى عام ١٩٥٥ والتى رفعت بمقتضاها الشركة ما تدفعه لمصر إلى ٧% من إجمالى أرباح القناة، وزادت من عدد المديرين المصريين إلى خمسة مقابل خمسة وعشرين عضواً فرنسياً وبريطانياً فى مجلس الإدارة. كما أن مصر كدولة مستقلة لم تكن تقبل أن تسمح للأجانب باستغلال مواردها الوطنية لأجل غير مسمى خصوصاً أن الإجراءات والترتيبات التى اتخذتها شركة قناة السويس فى تلك الفترة لم تكن توحى بأنه سوف يتم إنهاء امتياز الشركة بعد إثنى عشر عاماً أى فى عام ١٩٦٨.

لهذه الاعتبارات فى مجملها، يمكن القول أن قرار الرئيس عبد الناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس (القرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦)، كان محصلة لسياسة الغرب ضد مصر منذ نجاح الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتجسيداً لأهدافها وطموحاتها فى السيطرة على الموارد الوطنية وإكساب حرية الوطن معانٍ جديدة تعلمها العالم كله فيما بعد، وأصبحت أبرز شعارات حركة التحرر الوطنى العالمية التى قامت مصر فيها بالدور القيادى المؤسس ابتداءً من مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ إلى مؤتمر بريونى ثم مؤتمر عدم الانحياز الأول فى القاهرة فى يونيو ١٩٥٦ ومن بعده مؤتمر بلجراد الذى ظهرت فيه حركة عدم الانحياز كحركة عالمية مناهضة لكل أشكال التبعية والهيمنة وداعية إلى الحرية والسيطرة على الثروات الوطنية وإقامة نظام اقتصادى عالمى عادل، وداعية إلى وضع نهاية لسياسة نهب ثروات دول العالم النامى.

لقد حسم عبدالناصر فى مداخلته أمام مؤتمر باندونج، وفى أوج الخلافات حول توجهات الدول التى اعتبرت النواة الأولى للحركة التوجه الحقيقى لمعنى عدم الانحياز عندما قال: "إن معركة الحرية فى العالم واحدة، وإن خطر الاستعمار على الشعوب واحد وإن مصر الثورة تتعهد بشن الحرب بكل ما لديها على الاستعمار والسيطرة الأجنبية".

وانطلاقاً من هذه المبادئ كان مؤتمر بريونى بين جمال عبد الناصر ورفيقيه فى النضال جواهر لال نهرو زعيم الهند وجوزيف بروز تيتو زعيم يوغوسلافيا هو رد الفعل الطبيعى على سلبيات باندونج، وبالذات ما يتعلق بسياسة الأحلاف والانضمام إليها التى كانت الدول الأعضاء قد انقسمت حولها بين مؤيد ومعارض، فى محاولة للبحث عن المعنى الحقيقى لعدم الانحياز، وهو استقلالية الإرادة وانتفاء القهر فى العلاقات الدولية.

كان الدور المصرى البارز فى إجهاض سياسة الأحلاف معركة مهمة كسبها الرئيس جمال عبد الناصر لصالح النظام العربى حيث أُرسى مع رفاقه ابتداءً من مؤتمر باندونج قاعدة تفعيل نظام الدفاع الجماعى العربى، وتفعيل دور جامعة الدول العربية لمواجهة التحديات الخارجية، وتقديم كل العون والدعم للشعوب العربية كى تتحرر من الاستعمار. وتوسع الدور المصرى من دعم حركة التحرر العربية إلى دعم حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا، لذلك يمكن القول أن التحفز الفرنسى لشن العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ لم يكن مجرد رد فعل لقرار تأميم جمال عبدالناصر لقناة السويس بقدر ما كان انتقاماً من دور مصر الداعم للثورة الجزائرية مادياً وعسكرياً ومعنوياً، وعلى النحو ذاته يمكن القول أن العدوان كان انتقاماً ثلاثياً من سياسة مصر المناوئة لنظام الشرق الأوسط لصالح دعم النظام العربى بما يمثله ذلك من مخاطر وتحديات للمشروع الاستعمارى الغربى–الصهيونى.

ثانياً: تداعيات حرب السويس على النظام الإقليمى

انتهت حرب السويس إلى مجموعة من النتائج المهمة بالنسبة لمسيرة الصدام بين مشروع الشرق الأوسط كعنوان للمشروع الاستعمارى – الصهيونى والمشروع العربى من أهمها:

١- خروج المشروع العربى منتصراً الأمر الذى أدى إلى اتساع زعامة جمال عبد الناصر ليصبح زعيماً للأمة ليس فقط بشخصه ولكن أيضاً بما يدعو إليه من قيم ومبادئ للحرية والاستقلال والعزة والكرامة.

٢- أدى الربط بين شعارات الحرية السياسية والاستقلال الوطنى وشعار السيطرة على الثروات الوطنية كما جسده قرار تأميم قناة السويس إلى

دعم مطالب السيطرة على هذه الثروات الأمر الذى اعتبر تحدياً للأطماع الغربية فى المنطقة وتحدياً لمشروعها.

٣- أفول شمس الإمبراطورية البريطانية التى لم تكن تغيب عنها الشمس، كما كانت نتائج الحرب تهديداً للوجود الفرنسى فى العالم العربى وعلى الأخص فى الجزائر ودول المغرب العربى التى كانت مصر تقدم لها كافة المساعدات المادية والمعنوية فى مواجهة الاستعمار الفرنسى، وبشكل عام يمكن القول أن حرب السويس قوضت السيطرة التقليدية التى كانت لتلك القوى الأوروبية على المنطقة.

٤- إسقاط الافتراضات التقليدية فى الغرب حول الهيمنة الأنجلو – فرنسية فى الشرق الأوسط.

٥- السماح لبعض القوى الكبرى الأخرى خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بالدخول إلى المنطقة، للدفاع عن مصالحها، وهو الأمر الذى كان يعنى بالطبع تقليص نفوذ القوى التقليدية المتمثلة فى كل من بريطانيا وفرنسا لصالح القوى الجديدة.

ونستطيع القول أن حرب السويس أدت إلى إحداث تبدل مهم فى موازين القوى الدولية فى الشرق الأوسط لصالح كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وعلى حساب كل من فرنسا وبريطانيا، الأمر الذى دفع بالنظام الإقليمى فى المنطقة إلى أتون الحرب الباردة بين العملاقين الأمريكى والسوفيتى، وأصبح مستقبل النظام الإقليمى يتوقف بدرجة أساسية على مستقبل الصراع الكونى الأمريكى–السوفيتى بعد أن حدث استقطاب إقليمى حاد فى العالم العربى بين أطراف عربية ثورية صديقة للاتحاد السوفيتى، وأطراف عربية أخرى محافظة أو تقليدية حليفة للولايات المتحدة.

وهنا نلحظ حدوث تطور مهم فى طبيعة نظام الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٥٦ وذلك باختفاء الدور البريطانى–الفرنسى وظهور الدورين الأمريكى

والسوفيتى. فقبل عام ١٩٥٦، كان هناك توافق بريطانى-فرنسى فى إدارة شؤون الإقليم ضمن إطار تنافسى تقليدى بينهما، ولكن الدخول الأمريكى والسوفيتى على حساب نفوذ ومكانة بريطانيا وفرنسا جاء ضمن إطار الصراع الكونى بينهما، وتحول إقليم الشرق الأوسط إلى ساحة مهمة للصراع بين واشنطن وموسكو، ومن ثم أصبح الصراع من المعالم الأساسية لنظام الشرق الأوسط فى مرحلته الجديدة بعد حرب ١٩٥٦.

ولم تنعكس هذه الصفة الصراعية للنظام فى شكل استقطاب دولى داخل الإقليم فقط بل إن ظاهرة الاستقطاب امتدت إلى داخل النظام الإقليمى للشرق الأوسط وإلى نظامه الفرعى ونقصد النظام العربى، وبدأ النظام العربى يشهد وجود قوة ساعية إلى الزعامة أو الهيمنة وهى مصر التى خرجت منتصرة من الحرب، وقوة أخرى مناوئة أو مساومة لهذه الزعامة وهي المملكة العربية السعودية وخاصة بعد الأحداث المهمة لعام ١٩٥٨، وبالتحديد قيام الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨، بين مصر وسوريا، وقيام الثورة فى العراق فى يوليو ١٩٥٨.

فالمملكة العربية السعودية التى تعاونت مع حكومة الثورة فى مصر ضد سياسة الأحلاف قبل عام ١٩٥٦، وبالتحديد حلف بغداد، انقلبت على هذه السياسة ابتداء من عام ١٩٥٨، بعد سقوط النظام الهاشمى فى بغداد الذى كان ينظر إليه بحذر وارتياب شديد من جانب الحكومة السعودية فى إطار تنافسى تقليدى سعودى – هاشمى منذ أن امتد نفوذ عبد العزيز آل سعود إلى الحجاز وخروج الشريف حسين وأبنائه من مكة نهائياً عقب فشل الثورة العربية الكبرى كأحد نتائج الحرب العالمية الأولى، وتولى فيصل بن الشريف حسين حكم العراق، وتولى عبد الله بن الشريف حسين حكم الدولة الجديدة التى حملت اسم "المملكة الأردنية الهاشمية".

ولقد انخرطت المملكة العربية السعودية في الصراع مع مصر بعد خروج مصر منتصرة قوية من حرب ١٩٥٦، ثم تأسيس الجمهورية العربية المتحدة وقيام ثورة العراق والخوف من انضمام العراق إلى دولة الوحدة الجديدة. وبدأ النظام العربى يشهد ظهور قطبين متنافسين أو محورين متنافسين فى السياسة العربية هما محور القاهرة، ومحور الرياض، واحتدم الصراع بينهما بعد ذلك ابتداءً من حادث الانفصال الذى أنهى دولة الوحدة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، ثم المواجهة بينهما فى اليمن بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، وظهور دعوة الحلف الإسلامى بين السعودية وإيران (الشاهنشاهية) لمواجهة المد القومى العربى بقيادة مصر الناصرية.

وازدادت المواجهة سخونة لاقترانها بالمواجهة الأمريكية–السوفيتية وامتداد ظاهرة الاستقطاب الدولى لتعبر عن نفسها فى ظاهرة استقطاب إقليمى أثرت بقوة على طبيعة النظام الإقليمى، سواء كان نظام الشرق الأوسط، أو النظام العربى. فبقدر ما شهد العالم حرباً باردة أمريكية–سوفيتية، شهد العالم العربى حرباً باردة عربية–عربية، أدت إلى انقسام الدول العربية حول النظام العربى ذاته، وكان هذا يعنى ضمنياً حدوث انقسام عربى حول نظام الشرق الأوسط بكل ما يعنيه من أبعاد استعمارية وصهيونية. لذلك كانت مواجهة القوى الثورية العربية للمشروع الاستعمارى الصهيونى مواجهة بطريقة أو بأخرى لعدد من الدول العربية الصديقة لواشنطن. حدث ذلك بوضوح شديد فى عقد الستينيات حيث حدث انشقاق حاد فى وحدة الصف العربى، ابتداءً من حادثة الانفصال التى أنهت على دولة الوحدة المصرية–السورية (الجمهورية العربية المتحدة) فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، ثم حرب اليمن، وأخيراً عدوان يونيو ١٩٦٧.

وعندما نتحدث عن انشقاق أو انقسام فى النظام العربى فإننا نتحدث فى الوقت ذاته عن انقسام فى المواجهة العربية للمشروع الاستعمارى

الصهيونى، ومن ثم فإن الخسارة للنظام العربى باتت مزدوجة: خسارة ناتجة عن الانقسام العربى–العربى حول الأهداف والشعارات الأساسية للنظام العربى، وخسارة ناتجة عن مهادنة بعض الدول العربية للمشروع الاستعمارى الصهيونى الذى أخذ يحمل ابتداءً من طرح واشنطن لـ "مشروع أيزنهاور" طابعاً أمريكياً.

لقد واجه النظام العربى محطات صعبة وقاسية بعد حرب السويس فى مواجهة نظام الشرق الأوسط (الأمريكى–الصهيونى) منذ أن أصبحت الولايات المتحدة الطرف الرئيسى فى المواجهة مع النظام العربى بعد حرب السويس.

لقد انتهت حرب السويس بعلاقات مصرية جيدة مع الولايات المتحدة نتيجة للدور المهم الذى لعبته واشنطن فى احتواء الحرب بتقديمها "مشروع دالاس" المكون من نقاط ست استهدفت وقف إطلاق النار. ودخلت تلك العلاقات طوراً جديداً فى عام ١٩٥٧ حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ "ايزنهاور" فى يناير من العام نفسه وهو نوع من التحالف الاستعمارى يستهدف إيجاد منظومة للدفاع عن الشرق الأوسط بحجة ملء الفراغ الذى أحدثه خروج بريطانيا من المنطقة عقب حرب ١٩٥٦ وأعلن عبد الناصر رفضه لهذا المشروع الذى مثل له امتدادا لحلف بغداد عام ١٩٥٥ بل وعمل على إفشاله بتدعيم الدفاع العربى الجماعى.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقبل مساعى الزعيم عبدالناصر لتجميد مشروع ايزنهاور وبدأت فى استغلال الأحداث الداخلية التى وقعت فى الأردن حيث تحرك الأسطول السادس إلى شرق البحر المتوسط لدعم وتأييد الملك حسين ضد حكومة النابلسى الوطنية، وحلقت الطائرات الأمريكية استعدادا لتنفيذ مبدأ ايزنهاور القاضى باستخدام القوة فى حالة الضرورة. ومع

استمرار تدفق الأموال على العملاء الأمريكيين فى الأردن سقطت حكومة النابلسى وقامت حكومة يمينية بدعم من الولايات المتحدة التى أكدت بذلك نجاح أول تطبيق عملى لمبدأ ايزنهاور.

ومع هذا النجاح سعت الولايات المتحدة إلى تطويق سوريا لضمها إلى منظومة الحلف الأمريكى حيث حشدت القوات العراقية على الحدود السورية وهى قوات تابعه لحلف بغداد، وكلفت القوات التركية بالتحرك إلى الحدود السورية وهى قوات تابعة لحلف الأطلنطى، كما حركت "إسرائيل" قواتها فى اتجاه سوريا فى محاولة لإجبارها على الانخراط فى الأحلاف. وهنا أدرك عبد الناصر المساعى الأمريكية فقام بتحريك قوات من الجيش إلى سوريا تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك بين البلدين عام ١٩٥٥، ثم عمل على حماية سوريا من هدد المؤامرات الخارجية التى دعمت حالة الفوضى السياسية فيها وقام بتحقيق الوحدة المصرية- السورية فى عام ١٩٥٨ التى مثلت إعلانا عن فشل مشروع ايزنهاور الاستعمارى فى ضم سوريا تحت المظلة الأمريكية.

ونظراً لوجود حكومة لبنانية موالية للولايات المتحدة خلال عام ١٩٥٧ برئاسة كميل شمعون الذى أعلن انضمام لبنان رسميا إلى مشروع ايزنهاور ونتيجة لعدة تطورات سياسية أدت إلى اندلاع المظاهرات ضد كميل شمعون الذى رغب فى إحداث تغيير فى الدستور للحصول على فترة رئاسة ثانية، أعلنت الولايات المتحدة تطبيق مشروع ايزنهاور على لبنان على أساس ضلوع الجمهورية العربية المتحدة فى الأزمة اللبنانية بدعمها لعناصر الثورة اللبنانية. وبدأت الولايات المتحدة فى تحريك أسطولها نحو لبنان وأعلن عبد الناصر عن دعمه لشعب لبنان فى ثورته ضد حكم كميل شمعون وإعلانه استعداده الدفاع عن لبنان إذا اعتدت الولايات المتحدة أو إسرائيل عليه.

هذه التطورات وما تبعها من انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١ بتورط أطراف عربية ودولية ثم دخول القوات المصرية إلى اليمن، واحتدام المواجهة الأمريكية مع النظام الثورى فى مصر دفعت كلها إلى عدوان يونيو ١٩٦٧ الذى تورطت فيه الولايات المتحدة بهدف القضاء على النظام الناصرى باعتباره "النظام القاعدة" أو "الإقليم القاعدة" فى مشروع نهضوى عربى مناهض للمشروع الأمريكى – الإسرائيلى (مشروع الشرق الأوسط).

لقد أدى عدوان يونيو ١٩٦٧ إلى حدوث انكسار هائل فى النظام العربى، وبدأت مرحلة جديدة من المواجهة غير المتكافئة بين المشروعين العربى والشرق أوسطى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى انتهت باتفاق مصرى – إسرائيلى تمت صياغته فى معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية عام ١٩٧٩. فبعد حرب ١٩٦٧ بدأ المشروع الشرق أوسطى كبديل للمشروع العربى يتقدم بخطوات ثابتة دون عائق عربى حقيقى بعد أن نجحت إسرائيل فى احتلال شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، وتصاعدت المشروعات الإسرائيلية لإعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط. ففي عام ١٩٦٨ تأسست فى إسرائيل جمعية للسلام فى الشرق الأوسط مهمتها وضع الخطط والبرامج والمشاريع لفرض هيمنة إسرائيل الاقتصادية على البلدان العربية، ومن ذلك إقامة سوق شرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية المشتركة وبالتنسيق والتعاون معها، وتتألف من سلطات عدة أهمها: سلطة نفط الشرق الأوسط، وسلطة التنمية السياحية، وسلطة المياه والرى، وسلطة الزراعة والصناعة، وسلطة تعمير الصحارى. كما حددت الجمعية بعض السمات الأساسية التى يجب أن تبرز فى تطور اقتصاد المنطقة فخصّصت كل بلد من بلدان المشرق العربى بالصناعات التى تراها الجمعية، وتنبأت للسياحة بأن تكون من أهم صناعات الشرق الأوسط،

بسبب تقارب سكان المنطقـــة وسرعة المواصلات وزيادة الدخل. وفـي نهاية الستينيات طرح حزب العمل الإسـرائيلى إقامـة اتحـاد إسـرائيلى-فلسطينى-أردنى على غرار اتحـاد البنيلـوكس، بـين بلجيكـا وهولنـدا ولوكسمبورج.

وتبنى ياسر عرفات طروحات حزب العمل حول الاتحاد الثلاثى وأوهام مشروع مارشال. وقدم جاد يعقوبى، وزير المواصلات فى حكومة الجنرال اسحق رابين عام ١٩٧٥ مخططاً سـرياً للتعـاون الإقليمـى فـى مجـال المواصلات بين إسرائيل والأردن ومصر، وجرى بحثـه ضـمن هيئـات حكومية إسرائيلية. وفي هذا المخطط أشار جاد يعقـوبى إلـى أن التعـاون الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط فى مجال المواصلات هو أمر ضرورى للطرفين، ويتضمن المخطط آنذاك التعاون بين مطارى إيلات والعقبة وإقامة مطار جديد مشترك فى مرحلة لاحقة فى الأردن يكون اسـتمراراً للمطـار الأردنى الحالى، وإقامة محطة مشتركة وبرج مراقبة واحد.

وتضمن مشروع يعقوبى ربط الأردن بميناء حيفا بواسطة سـكة حديـد قطار الغور، وإيجاد اتصال برى بين الأردن وميناء أسدود، وتطوير شـبكة خطوط حديدية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، وتحويل إسرائيل فـى نطاق التعاون الإقليمى إلى جسر برى بين مصر ولبنان. كما تضمن أيـضاً تطويراً إسرائيلياً أردنياً مشتركاً لإيلات والعقبة فى المجال السياحى، وحرية انتقال السياح بين إيلات والعقبة.

وبعد شهر واحد من زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ وضـع يعقـوب ميريدور، وزير الاقتصاد فى حكومة منـاحم بـيجن ، مـشروعاً للتعـاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وتوطين الفلسطينيين فـى البلـدان العربيـة، اشتمل على تأسيس صندوق مالى قوامه ثلاثين مليار دولار لعشر سنوات من دول النفط العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتستفيد منه فقـط

الدول التى توقّع على اتفاقيات سلام مع إسرائيل، بينما تحصل إسرائيل على حصة الأسد من الصندوق.

وتبنت بعض الأوساط الأمريكية مشروع ميريدور هذا، وتقدم فرانك شريش، عضو مجلس الشيوخ باقتراح إلى مجلس العلاقات الخارجية والأمن فى الكونجرس طالب فيه رئيس الولايات المتحدة بلورة مشروع "مارشال جديد للشرق الأوسط" يؤدى إلى تعاون اقتصادى كامل فى الشرق الأوسط مع الذين يعقدون اتفاقات سلام مع إسرائيل. واقترح شمعون بيريز خلال زيارته للولايات المتحدة فى بداية أبريل ١٩٨٦ اعتماد مشروع مارشال للشرق الأوسط لتأمين الاستقرار فى المنطقة حسب التخطيط والمصالح الإسرائيلية على غرار مشروع مارشال لأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لدمج إسرائيل فى المنطقة، والهيمنة عليها.

واستهدف بيريز من جراء طرح مشروعه الاستمرار فى التسوية التى بدأت فى كامب ديفيد بحيث ترتكز على أرضية اقتصادية لحل أزمات إسرائيل الاقتصادية وتحقيق الازدهار فيها، وخلق مصالح مشتركة مع بعض الأوساط العربية لخدمة المخططات الإسرائيلية، ووعدت الولايات المتحدة بدراسة مقترحات بيريز بعناية مع حلفائها.

وقال بيريز قبل مغادرته الولايات المتحدة أنه "يعتقد بأن القضايا الاقتصادية ستصبح القضايا الرئيسية فى الشرق الأوسط، وإذا لم تعالج مثل هذه المشكلات فإننا يجب أن نتوقع عدم الاستقرار وأن يواجه الشرق الأوسط أعظم المشكلات فى تاريخه". وقد أجمل شمعون بيريز موقفه حول التعاون فى الشرق الأوسط فى المعهد القومى لدراسات الشرق الأوسط وأمام مثقفين مصريين خلال الزيارة التى قام بها إلى القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٢ بالعبارات التالية:

"لا ينبغى أن ننظر إلى المفاوضات السياسية بالتركيز فى النظر إلى الماضى، يجب أن نضع نهاية للنزاع العربى الإسرائيلى وأن نبنى شرق أوسط جديداً... يجب أن يكون الشرق الأوسط منطقة مفتوحة من ناحية اقتصادية لكل الشعوب التى تقطن فيه... يمكن أن تنشأ كونفدرالية أردنية-فلسطينية، أو كونفدرالية إسرائيلية-أردنية-فلسطينية، أو حلف بصيغة البنيلوكس".

وبالمثل تصاعدت المشروعات الأمريكية للشرق الأوسط بعد أن نجحت الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس كارتر فى إخراج مصر من المواجهة العربية-الإسرائيلية بتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩. فقد وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعد توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد مخططاً للشرق الأوسط تحت عنوان: "التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط"، وكانت الوكالة الأمريكية قد كلّفت ثمانى عشرة مؤسسة أمريكية حكومية وغير حكومية لوضع هذا المخطط، وتمخض عن التقرير الذى أعلنته الوكالة الأفكار التالية:

- سيكون الدور الأمريكى حاسماً فى مجال التعاون الإقليمى، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط.
- تقوم فكرة التعاون الإقليمى على أساس شرق أوسطى وليس على أساس عربى.
- إيجاد مؤسسات جديدة تتجاوز الجامعة العربية، لكى تسمح باستيعاب إسرائيل وانخراطها فى النظام الإقليمى الجديد.
- إعطاء أهمية لدور الأكاديميين ورجال الأعمال فى بداية التعاون الإقليمى وتطويره.

ويعالج المخطط الأمريكى آفاق التعاون بين إسرائيل ومصر وسوريا والأردن ولبنان والسعودية والضفة الغربية وقطاع غزة، ويتطرق إلى الموارد المشتركة مثل نهر الأردن، والبحر الميت وخليج العقبة، وإلى مشكلة الصحارى والزراعة والتعاون العلمى والتكنولوجى. وأوصى التقرير الأمريكى فى مجال النقل بربط خطوط المواصلات بشكل يعمل على تعزيز التجارة والسياحة، والبحث عن المياه الجوفية فى سيناء، وبيع مياه النيل لإسرائيل وتحلية مياه البحر. وطالب إقامة مشروعات صناعية مشتركة بين إسرائيل، وجيرانها، مؤكدا على الدور الذى يجب أن تلعبه الولايات المتحدة فى المرحلة الأولى من البدء فى تنفيذه.

ولما كانت الولايات المتحدة المريكية تولى. اهتماماً كبيراً للمنطقة العربية لخدمة مصالحها الاقتصادية والهيمنة على النفط العربى والمحافظة على تفوق إسرائيل على جميع البلدان العربية، فقد اقترح البروفيسور الأمريكى روبرت تاكر أنه "لمنع أمريكا من أن تنزف حتى الموت من جراء نفط الشرق الأوسط عليها فرض السيطرة الأمريكية الفعلية على المنطقة الممتدة من الكويت نزولاً على طول الإقليم الساحلى للمملكة العربية السعودية حتى قطر".

ودعا الجنرال الكسندر هيج، وزير الخارجية الأمريكى خلال زيارته لعدة بلدان شرق أوسطية فى أبريل ١٩٨١، إلى إنشاء حزام أمنى فى المنطقة يضمّ عدداً من الدول من باكستان إلى مصر، ويستوعب السعودية وإسرائيل، وتحدّث هيج عن مخططه للشرق الأوسط أمام لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى عن الحاجة إلى جمع تركيا وباكستان وإسرائيل وعدد من الدول العربية فى حلف مشترك. وتعمل الولايات المتحدة لخدمة مصالحها فى المنطقة على:

- تأمين السيطرة الأمريكية على منابع النفط وممراته وأمواله عن طريق القواعد العسكرية الدائمة.
- المحافظة على تفوق إسرائيل العسكرى على جميع البلدان العربية.
- نزع السلاح غير التقليدى من أيدى العرب والحد من التسلح للدول العربية غير الخليجية.
- التوصل إلى تسوية للصراع العربى-الإسرائيلى.
- إلغاء المقاطعة العربية.
- بيع كميات كبيرة من الأسلحة للدول العربية فى الخليج لتحسين وضع الاقتصاد الأمريكى.
- توسيع وجودها العسكرى فى المنطقة.
- إقامة النظام الإقليمى والسوق الشرق أوسطية.

لكن التطورات المهمة التى أحدثت تحولاً هائلاً فى مسيرة تطور النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ كانت أولاً، احتلال العراق للكويت وما تبعها من حرب تحرير الكويت وتدمير الجيش العراقى ثم فرض حظر امتد لأكثر من عشر سنوات على العراق انتهت باحتلاله فى أبريل ٢٠٠٣، وكانت ثانياً، مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ الذى كان من أهم تداعيات ما عرف بـ "حرب تحرير الكويت" حيث تم فرض دخول دول عربية فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل عرفت باسم "المفاوضات الإقليمية" أو "مفاوضات المسار الثانى"، كما فرضت تصفية القضية الفلسطينية من خلال إبعاد الدول العربية عن المفاوضات السياسية وفصل وفود التفاوض عن بعضها البعض، وعزل المفاوضين العرب (سوريا - الأردن - لبنان) عن المفاوض الفلسطينى، وتحول الصراع العربى-الصهيونى إلى مجرد

"نزاع إسرائيلى- فلسطينى"، وهى المفاوضات التى انتهت بتوقيع اتفاقيات وادى عربة الأردنية- الإسرائيلية، وأوسلو الفلسطينية-الإسرائيلية.

وهكذا نستطيع أن نقول أن مشروع الشرق الأوسط تدعم بهذه الاتفاقيات وكان طرح مشروع شمعون بيريز المسمى بـ "الشرق الأوسط الجديد"، ومن بعده المشروع الأمريكى (مشروع بوش-المحافظون الجدد) المعروف باسم "الشرق الأوسط الكبير" محطتين رئيسيتين فى مسار تطور النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط لغير صالح النظام العربى.

١ - مشروع بيريز للشرق الأوسط الجديد

صاغ شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق مشروعه للشرق الأوسط الجديد فى كتاب يحمل العنوان نفسه حيث حدد أربعة عوامل جوهرية تمثل الإطار الجديد للنظام الإقليمى المطلوب هى:

أ - الاستقرار السياسى: إن الأصولية تشق طريقها سريعاً وعميقاً فى كل بلد عربى فى الشرق الأوسط مهددة بذلك السلام الإقليمى، ناهيك عن استقرار حكومات بعينها.

ب - الاقتصاد: إن إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة فوق قومية هى الرد بل الرد الوحيد على الأصولية.

جـ - الأمن القومى: إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومى فى هذا العصر، عصر الصواريخ أرض-أرض والقدرات النووية، هو إقامة نظام إقليمى للرقابة والرصد.

د - إشاعة الديمقراطية: وليست الديمقراطية مجرد عملية تضمن الحرية الشخصية والمدنية، بل هى أيضا هيئة رقابية تحرص على السلام وتعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولى.

وأوضح بيريز أن الهدف الرئيسى من النظام الإقليمى الجديد هو "خلق البيئة الملاءمة لإعادة تعظيم مؤسسات الشرق الأوسط"، ويوضح ذلك أكثر بقوله: "هدفنا النهائى هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية"، ويقترح تطبيق نظام الشرق الأوسط الجديد على مرحلتين: الأولى تتضمن إقامة مشاريع مشتركة فى مجال الطاقة والسياحة والمواصلات والمياه بين بلدان المنطقة ومنها تركيا. ويعتبر اتفاق الإذعان فى أوسلو ووادى عربة بداية تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد. وتتضمن المرحلة الثانية من مشروعه إقامة سوق مشتركة ومؤسسات مركزية على غرار السوق الأوروبية المشتركة.

وأكد يوسى بيلين، أحد القادة البارزين فى حزب العمل الإسرائيلى أمام مجموعة من المستثمرين البريطانيين فى مايو عام ١٩٩٤، العمل من أجل إقامة السوق الشرق أوسطية وقال: قد نشهد خلال الأعوام الخمسة المقبلة تشييد بنية تحتية مشتركة فى الشرق الأوسط تشمل إضافة إلى إسرائيل كلاً من: فلسطين، ومصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، وإذا تم ذلك، فإننا سندرس إمكان إقامة سوق مشتركة فى الأعوام العشرة التالية.

وعلى هذا فالهدف من النظام الشرق أوسطى الجديد والسوق الشرق أوسطية واضح ، وهو تكريس الهيمنة الإسرائيلية على البلدان العربية، فى ظل اختلال موازين القوى والدعم الأمريكى المطلق له، ولممارساته العدوانية والعنصرية والإرهابية والاستيطانية.

٢ - مشروع الشرق الأوسط الكبير - الشرق الأوسط الجديد

هذا المشروع الذى يجسد المشروع الإمبراطورى الأمريكى لمرحلة ما بعد انتهاء نظام القطبية الثنائية، والذى طرح كرد فعل لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يمثل ذروة تطور المشروع الإقليمى الشرق أوسطى. وكانت بدايته مع تأكيد الرئيس جورج بوش (الأب) فى كلمته الافتتاحية بمؤتمر مدريد

للسلام أن جوهر السياسة الأمريكية لا يقتصر على حل النزاع العربي-الإسرائيلى بل تهيئة الأجواء أيضاً لإقامة النظام الإقليمى الشرق أوسطى.

لقد بدأ مشروع الشرق الأوسط الكبير فعلياً باحتلال العراق لكنه فشل أيضاً فعلياً فى العراق، وتلاه الآن مشروع الشرق الأوسط الجديد "أو المعدل" الذى طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس فى ذروة الحرب الإسرائيلية على لبنان (يوليو-أغسطس ٢٠٠٦) عندما قالت إن هذه الحرب سوف تنتهى بإقامة الشرق الأوسط الجديد.

لقد تكشف أن هذا المشروع كان يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: أن يتوارى الصراع العربى-الإسرائيلى، وألا يتحول إلى عقبة مستمرة تعوق تطوير العلاقات العربية-الإسرائيلية.

الثانى: فرض صراعين بديلين كفيلين بتدمير النظام العربى كلية لصالح المشروع الشرق أوسطى الأمريكى-الإسرائيلى هما :

١ - صراع عربى-إيرانى، وقد ظهرت ملامحه فى المواقف العدائية من دول عربية إزاء حزب الله وإيران فى الحرب الإسرائيلية-اللبنانية، عندما زعمت أن هذه الحرب لصالح أهداف إقليمية ولا تخدم المصالح العربية.

٢ - صراع سنى-شيعى يجرى فرضه وتعميمه على كثير من الدول العربية بحيث يتزامن مع الاستقطاب الجديد فى المنطقة بين عرب وفرس، ويؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية للدول العربية بهدف إعادة رسم خرائط سياسية جديدة على أسس عرقية وطائفية ولعل ما يحدث من دعوة فرض التقسيم فى العراق التى تتوارى خلف شعار "الفيدرالية" ما يؤكد جدية هذا المشروع.

إن هذه التطورات بقدر ما تعكس عموما جدية الالتزام الأمريكى-الإسرائيلى بل والغربى-الإسرائيلى بمشروع الشرق الأوسط كمشروع للنظام الإقليمى بقدر ما يعكس تردى حال المشروع العربى الذى كان قد وصل إلى ذروته عام ١٩٦٧ قبل أن تقع النكسة التى استهدفت استئصاله من جذوره.

لقد تأثر المشروع العربى سلبياً بمناخ الحرب الباردة العربية، لكن انكساره الحقيقى حدث بعد عام ١٩٦٧، ثم بتوقيع اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية ولم تفلح محاولات تحديث أو تطوير هذا النظام بسبب الانقسام العربى حول ماهية وأهداف وطبيعة هذا التطور، ومن ثم كان القصور إن لم يكن العجز العربى فى التعامل مع الأزمات الحقيقية التى واجهت النظام العربى بدءاً من الانقسام حول الغزو العراقى للكويت وحرب تحرير الكويت، والاحتواء الأمريكى-البريطانى للعراق وامتداداً إلى غزو العراق واحتلاله، والعجز عن دعم الانتفاضة الفلسطينية والتورط بالمشاركة فى محاصرة الشعب الفلسطينى بعد تولى حركة حماس رئاسة الحكومة، وانتهاءً بالانقسام حول الحرب الإسرائيلية على لبنان.

لكن انتصار المقاومة فى لبنان، ونجاحات المقاومة العراقية والمأزق الأمريكى الهائل فى العراق تنبئ بمرحلة جديدة من المواجهة بين المشروع العربى والمشروع الغربى-الإسرائيلى للنظام الإقليمى، مرحلة تقترن بآفاق من التحول الديموقراطى الحقيقى فى البلدان العربية، وأمل فى استعادة الإرادة المفقودة مجدداً، وهى كلها مؤشرات باتت آفاقها ممكنة فى ظل ما عبرت عنه الشعوب العربية من انحياز للمقاومة ومشروعها وثقافتها فى مواجهة ثقافة التطبيع والاستسلام للمشروع الغربى-الإسرائيلى للشرق الأوسط، ومن حاجة شديدة إلى الإصلاح بل وإلى التغيير السياسى الديمقراطى داخل الأقطار العربية، باعتبار أن الإصلاح السياسى الداخلى هو الكفيل بإصلاح النظام العربى ورد الاعتبار إلى المصالح القومية العربية،

وبدء مرحلة جديدة من النهوض للمشروع النهضوى العربى فـــى مواجهـــة المشروع الأمريكى–الصهيونى المتجدد دوماً بفعل الطموحات الإمبراطورية الأمريكية وإصرار الكيان الصهيونى على هويته العنـــصرية الاســـتعمارية الاستيطانية.

obeikan.com